جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة---------- ماستر2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2024 / 2023

يمنع منعا باتا نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم وموافقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الروابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

درس حول: الصحة والأمن الصحي العالمي

أهمية الصحة في الشؤون الدولية:

بلغت الصحة الشأن الدولي منذ 1948م، وكان لمنظمة الأمم المتحدة عموما ولمنظمة الصحة العالمية خصوصا دور هام في ذلك، إذ كان إدراجها في قوائم المؤتمرات الدولية، وكذا تحديد الخطر الصحي، كتحد يواجه الدول، ويلزم التعامل معه بجدية، ويقتضي تنسيق الجهود لمجابهة عديد الأمراض والأوبئة التي تظهر بإستمرار. تظهر أهمية الصحة من خلال عنصرين مهمين هما الاقتصاد والأمن.

إن الحديث عن الصحة في الشأن الاقتصادي يجر للبحث في أثر المرض على مردودية العمال ؛ حيث لوحظ أن له أثر بارز في ذلك، وصار للصحة ولمستوى الخدمات الصحية دور في الرفع من النمو الاقتصادي والمردودية الإنتاجية، وهذا من باب التأثير والتأثر . يصاحب مفهوم الصحة جانب من التنظير، جعل من الصحة شأنا أمنيا بامتياز من قبيل الدلالة على التهديدات الصحية التي تمس الأفراد والمجتمعات، والجهود في تأمين الجانب الصحي . ترتبط الصحة بالتنمية من زاوية أن عائدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تحسين الصحة ، وارتباط التنمية وترقية الخدمات الصحية،ينبني على حقيقة أن الرفع في مستويات الخدمة، يصاحبه بناء ركيزة التمويل، والتي يكون للتنمية الاقتصادية دور هام في تحديدها، ويرتبط تحقيق التنمية بالعامل

البشري، باعتباره العنصر الفعال في تحقيق الأهداف التنموية، أين يكون لصحة الأفراد أو مرضهم دور في تحديد مستويات الإنتاج، وتسهم التنمية في جعل أهداف السياسات الصحية وخطط التغطية الصحية قابلة للتحقيق؛ حيث أن رعاية الصحية يمر عبر رفع تمويل عمليات تحسين نظم الدخل وتحقيق الرفاه، وهي كلها أهداف للتنمية الشاملة، وغالبا ما تتأثر هذه الأهداف بمستويات الجدوى في الخطط التنموية التي تسهم إما في تحسين الصحة، أو تكون مصدرا لهشاشة المنظومة الصحية.

كما تشغل الصحة مركزا متقدما ضمن الأجندة الدولية،وذلك نتيجة عديد الاعتبارات، التي تعود الى بدايات المطالبة بضمان الحق في الصحة، وتكييف ذلك ضمن حقوق الانسان الأساسية، وقد كان للدراسات الأمنية النقدية التأثير البارز على مفهوم الأمن بشكل جعله يستوعب الاحتياجات الإنسانية، وأن يكون شاملا ومتعديا لقضايا عديدة كالبيئة والهوية والثقافة. يتيح الاهتمام بالصحة كمعطى أمني، القدرة على توظيفها في الشأن الدولي، ضمن مجالي السلام والحرب، ورغم أنه يتم التركيز عليها من خلال الجانب الإنساني، إلا أنها تظل اهتماما إنسانيا وبندا محوريا في التخطيط الاستراتيجي، ، وانسجاما مع هذه الثنائية نشأت منظمة الصحة العالمية.

إن الصحة العالمية ترتكز على عنصرين، يعنى الأول بالنطاق الذي تشمله القضايا التي تندرج ضمن الصحة العالمية، حيث يجري تسويق ذلك ضمن المنظور الواسع للتحولات العالمية المعبر عنها بالعولمة، فيما يتمثل العنصر الثاني في مجموع أدوات وآليات معالجة القضايا الصحية، بما فيها الأوبئة والأمراض.

الخلفية التاريخية للأوبئة:

يوضح التاريخ أن كل أزمة عالمية أحدثت نوعًا من التأثيرات على النظام الدولي بهياكله وقواعده ومؤسساته،وتدخل الأوبئة ضمن الأزمات العالمية. حدث أدى أول وباء تم تسجيله خلال الحرب البيلوبونيسية إلى وفاة ثلثا الناس في أثينا. يعتقد بعض المؤرخين أن طاعون جستنيان (الذي انتشر من 541-542 م) الذي أصاب الإمبراطورية البيزنطية (الرومانية الشرقية) ، ولا سيما عاصمتها القسطنطينية ، فضلاً عن الإمبراطورية الساسانية والمدن الساحلية حول البحر الأبيض المتوسط بأكمله كان أحد أكثر الأوبئة فتكًا في التاريخ ، أدى إلى وفاة ما يقدر بنحو 25-100 مليون خلال قرنين من الزمان ، أي ما يعادل نصف سكان أوروبا في ذلك الوقت. ثم جاء الطاعون الدبلي (الموت الأسود) في أكتوبر 1347 الذي كان وباء عالميًا مدمرًا ابتليت به أوروبا وآسيا في منتصف القرن الثالث عشر، على مدى السنوات الخمس التالية ، تسبب الموت الأسود في وفاة أكثر من 20 مليون شخص في أوروبا - حوالي ثلث سكان القارة. على حد تعبير مؤرخ جامعة ستانفورد ، والتر شيهيلد Walter Sheheld, ، فإن الوباء هو أحد "الفرسان الأربعة" لعدم المساواة ، بعد الحروب والثورات وفشل الدولة.

وقد تعين الانتظار حتى القرن السابع عشر ليعاود الطاعون بالظهور في لندن عام 1665 الذي أودى بحياة ما يربو عن 100000 شخص،لشهد العالم بعد قرنين من الزمان الإنفلونزا الإسبانية ، والمعروفة أيضًا باسم جائحة إنفلونزا عام 1918 ، والتي كانت مميتة بشكل غير عادي. استمرت من يناير 1918 إلى ديسمبر 1920 ، وأصابت 500 مليون شخص ، كانوا في ذلك الوقت ربع سكان العالم. وتراوح عدد القتلى حوالي 50 مليونًا ، وهي أحد أكثر الأوبئة فتكًا في تاريخ البشرية. وقد عانت البشرية بعد ذلك العديد من الأوبئة المتفاوتة الخطورة أهمها الانفلونزا الآسيوية عام 1957 التي انتقلت الى بعض الدول وأهلكت حوالي أربع ملايين شخص،و انفلونزا هونغ

كونغ ، فيروس ايبولا في بعض الدول الافريقية الذي أودى بحياة أكثر من 2200 شخص،فيروس سارس الذي ظهر عام 2002 في بعض الدول الآسيوية. غير أن هذه الأوبئة كانت محدودة الانتشار مقارنة بفيروس كورونا أو ما يعرف بـCOVID-19 ، الذي أحدثت أبعاده فوضى عالمية. فبغض النظر عن بعدها الانساني الذي تسبب في خاسرة أكثر من 4.5 مليون روح في جميع أنحاء العالم وما زال العدد في ارتفاع، شكلت أبعادها السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية صدمة كان يتوجب معها ضرورة إعادة تقييم شامل لمقومات النظام العالمي بكل ما يحمله من تناقضات وموقع الأمن الصحي منه.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن هده الأوبئة و الأمراض قد سببت حالة من القلق والخوف داخل المجتمعات في جميع أنحاء العالم. إن الأمراض المعدية ليست تهديدا جديدا للأمن الإنساني، ولكن الطرق التي تحدث بها تلك الأوبئة وآثارها، غيرت الطريقة التي ننظر بها لتلك الأوبة والأمراض الآخذة في التغير بشكل كبير. ولعل الأهم في التداخل بين الصحة والأمن، هو ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كوباءً عالمياً في أواخر القرن العشرين وقد تم استحداث مفهوم "الأمن الصحي" كنتيجة لحجم الخراب الناجم من ذلك الفيروس ومدى تعقيد القضايا المحيطة به، وقدرة هذا الوباء في أن يؤثر بشدة وبشكل مباشر على الأمن القومي .أما اليوم، وخلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين (وفقط خلال ثلاثة أشهر من العام 2020) بات وباء كوفيد-19 (كورونا فيروس) يمثل الخطر الأمني الأكبر على الإطلاق الناجم من قطاع الصحة.فما هو الأمن الصحي؟

الخلفية المعرفية للأمن الصحي

على الرغم من القبول المتزايد لمفهوم الأمن الصحِّي Health Security ،فإن هناك تعريفات مختلفة وغير متوافقة، وصياغة غير مكتملة لمفهوم الأمن الصحِّي عبر مجالات تطبيقه لدى المشتغلين بالصحة العامة أو المجالات الأمنية.

فعلى مدى السنوات الأخيرة، أصبحت مفاهيم الصحة والأمن متشابكة تشابكًا متزايدًا؛ نتيجة التغيرات في كلٍّ من الصحَّة والسياسات الأمنية ..لقد أصبح مجتمع الصحَّة العامة حسَّاسًا بشكل متزايد تجاه الروابط الحاصلة بين الصحَّة والسياسة العالميَّة والبنى الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وقد تضمن ذلك إدراكًا واضحًا للتهديدات التي يشكِّلها المرضُ في عالَمٍ مُعَولَم، على الأقل من خلال الانتشار السريع لمسببات الأمراض عالميًّا .وردًّا على هذه المخاوف، سعى مجتمع الصحَّة العامة إلى استخدام اللغة الأمنية بشكل متزايد وإسراتيجي؛ وذلك لتأمين أكبر قدر من الاهتمام السياسي و الموارد لمعالجة قضايا الصحَّة العالميَّة .ومن جانبها، وسَّعت مجتمعات السياسة الخارجيَّة والأمنيَّة، وأصبح هذان المفهومان السياسيَّان(الصحة والأمن) المختلفان للغاية متحدَين - إلى حدٍّ ما - تحت شعار الأمن الصحِّي .

ولقد ظهر التأطير الأمني لمفهوم الأمن الصحِّي بمرور الوقت، استجابةً لتحديات صحية محددة وتطورات سياسية ومؤسسية كثيرة، وسعى التحليل العلمي على نطاق واسع إلى إدراج الصحَّة في نظريات الدراسات الأمنيَّة ومقارباتها، بدلًا من استخدام الصحَّة لتوسيع المناقشات الأمنية، وهناك اعتماد ملحوظ على مقاربة الأمننة التي روَّجت لها مدرسة كوبنهاغن لشرح بروز المخاوف الصحية.

وفي هذا السياق، كثيرًا ما استُخدم مفهوم الأمن الصحِّي من خلال تعريفين أساسيين:

- **الأول** :لوصف الجهود المبذولة لضمان صحة مجموعة سكانية معينة أو جماعة ما مستهدفة،

ويأتي هذا التعريف على خلفية مقاربة الأمن الإنساني . فقد تعززت مكانة مفهوم "الأمن الصحي" عندما تم تضمينه في "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" للعام 1994، وذلك باعتباره أحد أركان مفهوم "الأمن الإنساني" الحديث الاصطلاح عليه في ذلك الوقت. حيث عرفه بأنه **"مجموع سبعة عناصر و أبعاد مميزة للأمن: اقتصادي، غذائي، صحي، بيئي، شخصي، مجتمعي وسياسي".** وقد ناقش التقرير بإن موضوع "الأمن الإنساني" يجب توسيعه ليشتمل على ما بات يعرف بـ "الأمن الصحي". وفي ذات السياق، يُشكل الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن الدولي في العام 2000 علامة فارقة في كيفية التعاطي مع الأمراض، حيث أعلن المجلس ولأول مرة في أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بات يشكل تهديدا نابعا من مجال الصحة للاستقرار والأمن. ومن ثم فقد جرى تحول في المفاهيم الأمنية لتستوعب التهديدات الصحية جراء الامراض باعتبارها من بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني. وانعكس هذا التحول ليترك آثاره في العديد من الدراسات الدولية عموما والدراسات الأمنية على وجه التحديد. ومع ذلك، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي العلمي والسياسي بقضايا الصحة والأمن، فإن مصطلح الأمن الصحي ما يزال يفتقر إلى تعريف مشترك وعام.

- **أما الثاني :** فقد استُخدِم فيما بعد الأحداث الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر، وما تلاها من وفيات" الجمرة الخبيثة "، ثم وباء "سارس" ، وتفشي إنفلونزا الطيور،

وعُرِّف الأمن الصحّي من خلال الإستراتيجيات الدوليَّة والوطنيَّة المصمَّمة للتحضير والاستعداد والاستجابة للتهديدات البيولوجيَّة والكيميائيَّة والنوويَّة، والحوادث الإرهابيَّة، ومخاطر وباء الإنفلونزا. حيث قدَّمت هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة بُعدًا جديدًا لانعدام الأمن، يتحدّى نهجه التقليدي، فحركة الأشخاص والأموال والسلع والأفكار والمعلومات تحدثُ بسرعة وعبر الحدود وداخلها. وعليه، شهدت العقود الأخيرة ظهور مجموعة واسعة من التهديدات الأمنية الجديدة على المستويين الوطني والعالمي، بما فيها التهديدات المتعلقة بالصراعات العرقية والإثنية والحروب الأهلية والتطرف وتغيُّر المناخ، والتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة والتهديدات البيئية وزيادة الأمراض الوبائية، وعدم الاستقرار الناجم عن النزوح والهجرة الجماعيين للسكان وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجمات السيبرانية. وأدى هذا الكم الهائل من التهديدات المتشابكة والسريعة التحوُّل، إلى العديد من التغيُّرات في الخطابات الوطنية والدولية وفي طريقة صُنع السياسات فيما يتعلق بالتدخلات في الصراعات. ولم يعُد يمكن لأي دولة وحدها حماية مواطنيها فقط بتعزيز آلياتها الرقابية، حيث تعتمد الدول والمجتمعات الآن -أكثر من أي وقت مضى- على إجراءات الدول والمجتمعات الأخرى من أجل أمنها، وفي بعض الأحيان حتى من أجل بقائها.

وبذلك، فقد جرى إحداث تحول مهم في المفاهيم الأمنية لتستوعب التهديدات الصحية الناجمة عن الأمراض باعتبارها من بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني، وقضية أمن دولي بشكل راسخ. في الواقع، وجِد شعور معين بالقلق والخوف المحيط بالأمراض المعدية، ويرجع ذلك جزئيا إلى السرعة التي يمكن أن يتفشى خلالها الوباء في العالم المعلوم، أو ربما أسوأ من ذلك، نتيجة لهجوم بأسلحة بيولوجية. فقد أشارت "إنمارك" إلى أن المخاوف المثارة من المخاطر المحتملة للعدوى قد تكون مساهما كبيرا للتحديات التي تواجهها الدولة والناجمة

من قطاع الصحة. حيث جادلت "إنمارك" قائلة: "**إن الفرق بين (الاعتقاد والتصور) وبين (المخاطر المادية الفعلية) التي تشكلها الأمراض المعدية، هو الأساس في الدعوة الى أمننة الصحة.**"

إن الاستجابات لهذا الفيروس قد تراوحت في شدتها بين مختلف الدول، إلا أنها جميعها تعاملت معه منذ ظهوره بما يمكن أن يُسمَّى نهج "الأَمْنَنَة"، أي أنه عومِل كمُهدِّد ينبغي مجابهته أمنيًّا .

في هذا الإطار تعّد مبادرة "مؤشر الأمن الصحي العالمي" من أهم المبادرات في هذا الحقل، ولا سيما أنها أُسست بالاشتراك مع مجلس الأمن الدولي ومنظمة الصحة العالمية. حيث خلصت إلى تقييم حدّة الأمراض بحسب ستة محددات رئيسة وهي: منع الظهور، والاكتشاف والإبلاغ دوليًا، ومدى الاستجابة السريعة، وقوة النظام الصحي القائم على بنية تحتية صحية فعالة، والقدرة على الالتزام بالمعايير الدولية، وقدرة الدول على مواجهة التهديدات البيولوجية. ولكن في عام 2019، نحو 60 في المئة من العالم لم يكن ليتمتع بقدرة وجاهزية عالية على احتواء الأمراض. على الصعيد الدولي، أضحى الأمن الصحي العالمي يشمل ثلاث ركائز تتضمن النظر في الأمراض السارية والمُعدية والتي تعدّ عابرة للحدود، والنظر في مآلات استخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية، والتركيز على الصراعات الإقليمية وأثرها في الوضع الصحي في الدول المجاورة كما الحالتين السورية والليبية .

الخلفية النظرية لمكانة الصحة في نظرية العلاقات الدولية

يشغل الأمن الصحي موقعا متقدما ضمن اهتمامات حقل الدراسات الأمنية، ويكمن الجدل بشأن الإهتمام به من خلال حالة الاختلاف بشأن ارتباطه بالتهديدات الأمنية وانعكاس ذلك على كفاءة الدول في الاستجابة.

لقد أدى مفهوم الأمن الصحي إلى تغيير في طرح وتحليل النماذج التقليدية التي تقوم على "محورية-الدولة" باعتبارها تعريفات ضيقة للأمن، إذ تنظر الى موارد الدولة القومية باعتبارها "مصدر الأمن". حيث أصبح هناك اعتراف متزايد بأن الأوبئة والأمراض المعدية يمكن أن تشكل خطرا على كل من القطاعات التقليدية وغير التقليدية للأمن.

إن محورية الدولة في النهج التقليدي للأمن هي نتاج لحقيقة أن هذا النهج يعتمد في حد ذاته على فهم واقعي للسياسة العالمية. وبما ان "محورية-الدولة" هي إحدى المعتقدات المركزية للمدرسة الواقعية. فمن منظور واقعي، سوف تتصرف الدول بطرق معينة تركز خلالها فقط على الدولة بغض النظر عن تكوينها الداخلي بسبب التأثير المقيّد للفوضى الدولية. وهكذا، "ما تزال الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة على الساحة العالمية، ومن المرجح أن تظل كذلك في المستقبل المنظور."

ويستند النزاع الرئيس بين المدرسة الأمنية التقليدية (الواقعية) والمدرسة (الويلزية) على **الموضوع المرجعي للأمن، بمعنى من سيكون آمنًا؟** تصور مدرسة ويلز للأمن هو مختلف تماما عن النهج التقليدي الواقعي المُتمركز حول الدولة، أي وفقا لمدرسة ويلز فالأمن هو في الأصل تحرير البشر. وبالنسبة الى المنظّرين في المدرسة الويلزية فإن **الموضوع المرجعي للأمن هو البشرية بشكل عام وليس الدولة، ولا يمكن استخدام الدولة إلا كأداة (وسيلة) وليس الغاية لتحقيق أمن البشرية** .وفي ذات السياق فقد ذكر "براون" -أحد أبرز منظري

المدرسة الويلزية- قائلاً: ***بأن العدسة المتمحورة حول الدولة فشلت في إلقاء الضوء على العديد من التطورات الهامة التي تحدث داخل وخارج وعبر اختصاص الدول القومية التي تخلق تناقضات خطيرة في السياسة والمجتمع الدوليين.*** والمثال الصارخ على هذا الواقع الجديد هو البعد العابر للحدود الوطنية الذي يُشكله كل من **الإرهاب وطرق مكافحته وكذلك الأوبئة والأمراض الانتقالية ومعالجتها** .فبما أن الإرهاب تم تسهيله من خلال تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات الجديدة، وكذلك، بسبب حقيقة أن الإرهاب يُظهر نفسه في الشبكات عبر الوطنية، فإن مكافحة الإرهاب ستكون غير فعالة إلى حد كبير إذا تم إجراؤها من جانب واحد من خلال الوكالات الوطنية، وكذلك هو الحال مع الأوبئة والأمراض الانتقالية.

لذا يمكننا أن نرى أن علماء مدرسة ويلز قد رفضوا بالكامل التعريف المركزي الذي يركز على النظرية الواقعية وأعطوا تعريفًا جديدًا تمامًا للأمن. في الواقع، ظهرت المدرسة الويلزية بعد الحرب الباردة، عندما جرى انتقال القضايا الأمنية الكبرى في العالم من دولة إلى أخرى إلى باقي الدول، كالإرهاب، والصراعات العرقية، وقضايا الأمن الإنساني، والفقر والقضايا البيئية والصحية.

وشككت بعض الدراسات في قدرة الأمراض الوبائية على تهديد أمن الدول بشكل مباشر وكبير، إلا أنها جادلت بوجود عناصر وعواقب أمنية أخرى حاسمة للأمراض الوبائية. لكن في الوقت نفسه، جادلت هذه الدراسات أنه غالبًا ما تكون هذه التداعيات الأمنية محدودة، مقارنة بالعواقب الأخرى للأمراض الوبائية. وقد تناولت كثير من الدراسات مسألة الاستقرار في ظل وجود أمراض وبائية، وكيف يتحوَّل الوباء إلى مسألة تُهدِّد استقرار الحكومات والمؤسسات والتنمية في الدولة.

ومن جانب آخر، فاقم ظهور ما يُعرف بالحرب البيولوجية من أهمية العلاقة بين الأمن والصحة بسبب مقدرتها على نشر العوامل الوبائية والفتاكة. وتتضمن الأسلحة البيولوجية كائنات حية، وهي في الغالب كائنات دقيقة ذاتية التكاثر -بما فيها البكتيريا والفيروسات والفطريات والريكتسيا- تُنشَر عمدًا لتُسبِّب المرض أو الموت للإنسان أو الحيوان. وقد تشمل أيضًا عوامل غير حية وغير ذاتية التكاثر تُفرزها الكائنات الحية أو تُنتَج صناعيًّا لتكون مشابهة للعوامل التي تُفرزها الكائنات الحية. هنا تبرز كذلك أهمية تطوير قدرة الدول على مواجهة حروب غير تقليدية في المستقبل.

الأمن الصحي بعد جائحة كورونا

لقد واجه الأمن الصحي حول العالم في القرن الحادي والعشرين تحولا هاما في تاريخ الصحة العامة. فقد شهد مجال الأمن الصحي خلال نصف قرن فقط تطورات كبيرة تمثلت بتنامي مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة، والحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية الأخرى على إمكانية أن تتحول بسرعة الى تهديدات أمنية حول العالم.

يعد أمن الدول الغاية القصوى لكل تخطيط استراتيجي تسعى له، ومن بين محاوره المهمة، الأمن الصحي. وبحسب ما نلاحظ اليوم حول العالم، تعد جائحة كوفيد-19 (كورونا فيروس) أكثرها تهديدا على الإنسانية، منذ اكتشافه في يناير 2020 الى الآن. ولذا يمكن اعتباره تهديد كبير مباشر وغير مباشر للدول والحكومات حول العالم.

إن التحديات الناجمة من قطاع الصحة تمثل تهديدات غير تقليدية وكبيرة لأمن الدول القومي بشكل عام. فقد شكلت جائحة كوفيد-19 (فيروس كورونا) ومن قبله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأيبولا وانفلونزا الطيور وحُمى الخنازير تحديات جمّة أمام صناع السياسات، وكذلك معظم القوات المسلحة لمختلف دول العالم، بالإضافة الى الآثار الهامة التي شكلتها تجاه الخصائص الاجتماعية، وانعكاساتها البليغة على اقتصادات الدول، ولاسيما أثار (كورونا فيروس) الذي أدخل اليوم الاقتصاد العالمي في الركود والانكماش.

تتطلب التحوُّلات التي فرضها انتشار فيروس كوفيد-19 أن تعترف الدول بالأخطار المحدقة بالطبيعة المتعددة للأمن القومي وترابطه وتداخله مع الأمن الدولي، حيث يجب معالجة كليهما بشكل كُلّي، وألا يطرح أي حل نفسه بمعزل عن الآخر. ولا يعني ذلك أن الدول لم تكن تُدرك طبيعة الأمن القومي وما يشمله من أبعاد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعناصر القوة الوطنية، مثل: الأبعاد الاقتصادية والمادية والبيئية والغذائية والحدودية وغيرها، إلا أن ما أحدثه انتشار فيروس كوفيد-19 هو الكشف عن العديد من الثغرات في أنظمة الأمن والبنى التحتية الحيوية في جميع أنحاء العالم، وهشاشة الميكانيزمات المتبعة لاحتواء الأخطار المحيطة والمُهدِّدة لهذه الأبعاد. في الوقت نفسه، سلط الضوء على الأهمية المتزايدة لقدرات الإنترنت والأمن السيبراني، إلى جانب أهمية الذكاء الاصطناعي. تُضاف هذه التحديات والالتزامات الموجودة سلفًا أمام الدول لتحقيق التوازن بين مطالب أمن الدولة والصحة العامة والاقتصاد، دون تفاقم التهديدات الحالية أمام الحريات وحقوق الإنسان، كما يجب ألا تُغفَل النظم الصحية في تخطيط أو استراتيجية الأمن القومي.

إن النقلة النوعية التي أحدثتها أزمة كوفيد-19 تكشف عن فجوات معرفية حول العواقب المحتملة للأوبئة على الأمن القومي والطرق التي يمكن للدول من خلالها تعزيز استعدادها للتعامل مع مثل هذه التحديات، كما تُبرِز سؤالًا حول عدم جهوزية الدولة الصحية من حيث إن إجراءاتها الصحية أثناء الأزمة كانت في الغالب "ردة فعل"، بدلًا من احتكامها إلى خطط استراتيجية موضوعة سلفًا لمواجهة حالات الطوارئ الصحية. كما أثبتت الحاجة إلى البحث عن حلول وسُبُل معالجة أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار تداخل العالم وترابطه،وهو ما يفتح الباب أمام نقاشات تتمحور حول أهمية أن تكون الدول جاهزة من خلال القوانين والتجهيزات إزاء أي مُهدِّد لصحة الإنسان.

منظمة الصحة العالمية جهودها لتحقيق الأمن الصحي(التصدي لجائحة كورونا)

منذ اندلاع COVID-19 ، كانت منظمة الصحة العالمية المنسق المركزي لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الوباء في مواجهة وضع متزايد الخطورة . وقد اعتبرت بذلك الجهاز المؤسساتي الدولي لمكافحة طوارئ الصحة العمومية العابرة للحدود،فيما مثلت اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005 الإطار القانوني ، أما الأمراض الناشئة مثل متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد(السارس)، وأنفلونزا الطيور ، فتؤسس لفرع جديد من القانون الدولي وهو القانون الدولي للصحة.

ونظرا لأهمية وفعالية التعاون الدولي في مجال مكافحة الأمراض المعدية، وبسبب ما بات يشكله ظهور فيروس كورنا وانتشاره بصورة سريعة في العالم، تمت الدعوة من قبل الأمم المتحدة إلى توحيد الجهود الدولية لتطوير أدوية تقي من هذا المرض أو تعالجه،لهذا ظهرت عدة مبادرات دولية تهدف إلى التسريع في اكتشاف علاج آمن وفعال ،وكان لمنظمة الصحة العالمية دور هام في تنسيق هذه الجهود، فبتاريخ 11 و 12فبراير 2020 عقدت

منظمة الصحة العالمية منتدى البحث والتطوير بشأن(كوفيد19) بمشاركة أكثر من400 خبير وممول من شتى أنحاء العالم، لتطوير لقاح مأموف وفعال في أسرع وقت ممكن لما له من أهمية حاسمة في السيطرة على هذا المرض.

وفي إطار مراقبة مدى فعالية ومأمونية الأدوية واللقاحات المستعملة ، تتولى منظمة الصحة العالمية في إطار تجربة التضامن السريرية لعلاج (كوفيد) 19 تنسيق تقييم سلامة وفعالية بعض العلاجات لهذا المرض.

وقد تحدث الأمين العام للأمم المتحدة(أنطونيو غوتيَش)و أكد أكثر من مرة أنه لا يمكن تعويض منظمة الصحة العالمية مؤكدا على أنها بحاجة إلى موارد أكبر لتقديم الدعم للبلدان النامية. رغم ذلك عاشت منظمة الصحة العالمية عدة أزمات خلال الحرب الباردة بين أعضائها وأخرى ذات طابع مالي وإداري، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في تسييرها سنة 1993 نحو استرجاع دورها القيادي الدولي في النهوض بالصحة الدولية، وهي اليوم رأس الحربة في مواجهة الطوارئ الصحية العابرة للحدود، خاصة مع تزايد وتيرة هذا النوع من الأوبئة والذي نعيش اليوم أسوأها عبر التاريخ، وهو فيروس كورونا المستجد. يشكل الآن حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقا دوليا. فبدل أن يعزز أواصر التعاون الدولي خاصة بين دول العالم الأول، عزز الفيروس من التنافس الامريكي الصيني.

وباستقراء منظومة إدارة حالات الطوارئ الصحية الدولية يمكن تسجيل عدة نقائص أدت إلى قصور المنظمة في مكافحة فيروس الكورونا هي:

- اعتماد المنظمة على إجراء الإنذار والإخطار على المستوى الوطني في الدولة الموبوءة، رغم أن الواقع أثبت أن بعض الدول ذات المنظومة الصحية المتهالكة أو المسيسة يمكن أن تحُول دون اكتشاف العدوى والإنذار بها، وهو ما حصل في ووهان الصينية حين تقاعست الدولة عن الإخطار واتهمت الطبيب الذي نشر الخبر عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالإرهابي، وكذا إخفاء ايران المعلومة بسبب الانتخابات.

-عدم المبادرة إلى إغلاق المجال الجوي الصيني نظرا لاهتمام المنظمة المبالغ فيه في عدم المساس بالطيران الدولي.

-تأخر المنظمة في إعلان تفشي الفيروس بسبب الانتقادات التي تعرضت لها بخصوص فيروس إتش1 إن 1 والحسابات السياسية والاقتصادية المصلحية لبعض الدول النافذة.

-ضعف الإمكانيات المادية للمنظمة وهو ما أبان عنه عدم قدرتها على تقديم المساعدات لإيطاليا وإسبانيا، أو تنسيق جمع مساعدات من الدول القادرة.

-تواجه المنظمة ضغوط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الموالية لها، إذ اتهمها الرئيس الأمريكي (ترامب)بالتباطؤ والموالاة للصين، الأمر الذي دفعه إلى توقيف التمويل عنها لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد اكبر الدول مساهمة في تمويل المنظمة، وهو ما أثر على عمل المنظمة.

-مرت منظمة الصحة العالمية بأكثر المراحل حرجا في تاريخها في ظل اهتزاز الثقة بأدائها جراء طريقة إدارتها لأزمة وباء فيروس كورنا المستجد، مما جعلها في مرمى العديد من الانتقادات بسبب تعاطيها مع أزمة تفشي هذه الجائحة.

ومما سبق يمكن استنتاج عدة نتائج من بينها:

- تقوقع الدول على ذاتها، عزز النزعة القومية داخل الدولة القطرية، وجعل من طمس النزعة الهوياتية المحلية أمرا مثاليا ومستبعدا على الأقل في الفترة الحالية. حيث أظهرت الاستجابة لفيروس كورونا أو غيره أن الدول تعمل أكثر من أي وقت مضى، وفق ألمصالح الذاتية الضيقة، وليس وفق المعايير الأخلاقية والقيم المشتركة.
- عدم تعاون الدول وتحمل مسؤولياتها المشتركة في هذه الجائحة، وضع قيم التعاون والتضامن الدولي محل تساؤل، وشكك في القيم المشتركة والمعايير الدولية والمبادئ الليبرالية التي لا تزال موضع اختبار. ما يجعل من العلاقات المتصارعة السمة المسيطرة على العلاقات بين القوى العالمية مستقبلا.
- أظهرت الجائحة أنها تهديد للأمن الصحي العابر لحدود شأنه في ذلك شأن التهديدات الأمنية الحالية كالإرهاب، والجريمة المنظمة ، والهجرة الدولية. وأن انعكاساته تعدت الخسائر البشرية والاقتصادية ، إلى التأثير على التوازنات الدولية والجيوسياسية.
- أظهرت الجائحة قصور المنظمة في التصدي إلى أي جائحة أو وباء عالمي في ظل الافتقار إلى الوسائل والصلاحيات اللازمة لإجراء مهام التفتيش في الوقت المناسبً. وهو ما يؤثر مستقبلا في فعاليتها في الوقاية في الأوبئة ومكافحتها وتعزيزها لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.
- ربط عمل المنظمة بالدول الممولة لها رهن فعاليتها ووضعها تحت سيطرة وتأثير الدول الأعضاء ما أظهر استقطابات قوية ظهرت بشكل جلي داخل أروقة منظمة الصحة العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.